

وقال في التخصيص تخرج علي الاصل وقال الولوي في فتاواه فتخرج علي الاصل فيمنه
 الزيادة علي اصل مروى بشرع ابي يوسف ازال اللبس واوضحت كل تحجب وحسن
 ونهت علي ان المراد ما ذكرنا انهم يقولون تقع علي الاولي واحدة في اصل الرواية لانقص
 عليها بل واذا خرجت علي الاصل السابق من ان الوقوع علي امرأة اذا كان بسلام وجد
 بعد يمين الاولي فانه يقع بها خبري لان الوقوع حينئذ كالابتداء فتقع ثانياً فيمنه
 الزيادة من مولانا الصديق الشهيد في المتبينة لقاضي خان علي ما فهمه وعلي هذا المعنى
 قد وقع تقع علي الاولي واحدة اي بسبب الابتداء علي الاخيرة ولا يتأنيبه وقوع اخرى
 مع سبب آخر خصوصاً مع التنبية المذكور لكن بقي سؤال ما الحكمة في اصل المروي
 عن ابي يوسف من انه اعتبر الابتداء دون الوقوع في الاولي واعتبر الوقوع في الوسطي
 فوقع عليها ثنتين واحدة بالابتداء علي الاخيرة وواحدة بالوقوع علي الاولي كان
 ينبغي انما اعتبر الوقوع فيهما او عدم اعتباره فيهما فلم اعتبره في الوسطي دون
 الاولي مع ان الابتداء الثلاث علي الاخيرة لم يكن الا باعتبار الوقوع علي الوسطي
 والاولي ولهذا ان شاء الله تعالى حصل التوفيق بين كلامهم هذا وجهد
 المتأمل وموعده ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وصل الله علي سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 تمت بحمد الله وعونه
 وحسن
 توفيقه

المكتبة العمريية
 مكتبة محمد العمري واولاده
 باغ

بسم الله الرحمن الرحيم قال سيدنا مولانا شيخنا الشيخ الامام العالم العلامة حاشية
 المحققين والمدققين قطب الملّة والدين الشيخ عبد العزيز القفاوي الحنفية رحمه الله
 الحمد لله وسلام علي عباده الذين اصطفى وبعد فقد نقل بعض اهل العصر
 من الحنفية عن بعض علمائنا مسيئين احد هما لوتاك رجل ان دخل داره هذه احد
 فهدى حر فدخل هو بنفسه لا بحث والثانية لوتاك لزوجته ان دخل داره هذه
 احد فانت طالق فدخلت هي فطلقت وادعي ان الضاهر في قوله فدخل هو بنفسه ما يد
 الي العبد وسع عودها الي الرجل الخالف وطلب الفرق بين المسئين فانزعه بعض
 الفضلاء فيما ادعاه وجوز عودها الي الخالف بشرطه من هذا العقير بيان هذا
 المنقول مع التحرير فاجبت الي ذلك مع علمي بصعوبة هذه المسالك وشرعت فيه
 مستعينا بالله وضو لا عليه ونحوها اموري كلها اليه فاقول سببها تبين
 المسئين وما شأنا علي اصل اشار اليه الامام محمد بن الحسن في الجامع الكبير
 وصرح به شارحه وتبهم فيه مولانا قاضي خان في فتاويه والعلامة رشيد الدين
 في فتاويه الشهيرة بالظهيرية وهوان المعرفة في موضع الشرط لا تدخلت
 النكحة والمعرفة في موضع الجزا تدخلت النكحة التي هي في موضع الشرط وخالف
 الامام في الدين النسفي رحمه الله تعالى في دخول المعرفة الواقعة في الجزا تحت النكحة
 الواقعة في الشرط وقال بعدم دخول المعرفة تحت النكحة سواء كانت المعرفة
 في موضع الجزا او في موضع الشرط اذا علمت ذلك كذلك فاعلم ان كلام العبد
 والمرأة معرفة في موضع الجزا فدخلت النكحة في موضع الشرط وهذا احد في قوله
 ان دخل داره هذه احد ولا يدخل تحتها عند الامام في الدين رحمه الله تعالى فيجوز
 الخالف بدخول العبد وبدخول المرأة فيجوز العبد وتطلق المرأة خلافا للامام في الدين
 لعدم دخولها تحت النكحة عنده فلا يمتنع العبد بدخوله ولا تطلق المرأة بدخولها

حجور المعرفة تحت النكحة
 في موضع الشرط